دراسة تأثير المنتجات الصديقة للبيئة على خيارات المستهلكين في قطر

وزارة التجـــــــارة والصناعـــــــة
Ministry of Commerce and Industry
State of Qatar • دولـــة قطـــر

www.moci.gov.qa

المحتوى

الملخص التنفيذي 2

الهدف من الدراسة 2

مقدمة حول المنتجات الصديقة للبيئة في قطر 3

أنواع المنتجات الصديقة للبيئة 3

المنتجات الأكثر إضرارا للبيئة: 3

الوعي البيئي لدى المستهلكين القطريين 5

القياسات والدراسات الأكاديمية والسلوكية 5

تأثير السياسات والمحفزات الاقتصادية والتشجيع الحكومي على خيارات المستهلكين 6

القوانين والتشريعات الداعمة 7

التحديات التي تواجه المستهلكين القطريين في اختيار المنتجات الصديقة للبيئة 8

دور الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي 9

مقارنة مع الدول الأخرى 10

مقارنة مع دول العالم 11

التوصيات والمقترحات 12

خاتمة 14

نموذج مقترح لمبادرة « معًا نحو اقتصاد أخضر وتجاري مستدام
« لتشجيع جمع المواد القابلة لإعادة التدوير 15

تفاصيل تشغيلية لمقترح مبادرة «معًا نحو اقتصاد أخضر وتجاري مستدام» 16

المصادر 18

الملخص التنفيذي

التزاماً من توجه الدولة وما جاء في الدستور القطري الدائم، بحماية البيئة والحد من التلوث، والحفاظ على الموارد الطبيعية، كواحدة من الركائز الأربع الرئيسية لرؤية قطر الوطنية 2030. وحيث نلحظ الجهود المجتمعية نحو تطبيق توجهات الدولة بمختلف الطرق، وبناءً على خطة العمل في إدارة حماية المستهلك وما يقوم به قسم بحوث ودراسات شؤون المستهلك، من دعم الممارسات الإيجابية وتسليط الضوء على التوجه العام من خلال الأفكار المقترحة والتي نأمل أن يكون لها أثر على المستهلك. نضع بين يديكم دراسة لتأثير المنتجات الصديقة للبيئة على خيارات المستهلكين في قطر من خلال ملاحظة الوعي البيئي لدى المستهلكين والدراسات الأكاديمية والسلوكية، وتأثير السياسات والتشريعات الداعمة والتشجيع الحكومي، ودور الإعلام. إضافة إلى عرض التحديات التي تواجه المستهلكين القطريين في اختيار المنتجات الصديقة للبيئة. ونأتي في هذا الدراسة أيضاً بمقارنة بين قطر، وما تقدمة تجاه الدعم البيئي المحلي، مع دول بعض الدول الخليجية والعالمية. وفي الأخير، نختتم الدراسة بتقديم بعض التوصيات والمقترحات، ونموذج لمبادرة «محلات خضراء».

الهدف من الدراسة

تسليط الضوء على المنتجات الصديقة للبيئة، ودور القطاع الحكومي والخاص في التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على خيارات المستهلك في قطر.

مقدمة حول المنتجات الصديقة للبيئة في قطر

تُعرف على أنها المنتجات التي تحترم البيئة مثل المنتجات القابلة لإعادة التدوير، او التي يتم انتاجها من مواد طبيعية، أو التي تساهم في تقليل الانبعاثات الكربونية.

أنواع المنتجات الصديقة للبيئة

1. المنتجات المنزلية والمطبخية

- دوات المائدة القابلة للتحلل أو إعادة التدوير: مثل الأطباق والأكواب المصنوعة من الورق أو الخيزران، والزجاج، والخشب، والبلاستيك القابل لإعادة التدوير.
- أدوات التنظيف المستدامة: مثل الإسفنجات المصنوعة من مواد طبيعية. استخدام المنتجات المعاد تدويرها في التنظيف، وإعادة تدوير المنتجات الورقية مثلاً في استخدامات التنظيف.

2. الملابس والإكسسوارات

- ملابس عضوية مصنوعة من القطن العضوي.
- أزياء وإكسسوارات معاد تدويرها والمصنوعة من بقايا الأقمشة، او المواد الأخرى.

3. منتجات العناية الشخصية

- فرش الأسنان من الخيزران، او السواك الطبيعي.
- نتجات للعناية بالبشرة: مثل الصابون والشامبو المصنوعين يدويًا، والمكونة من مواد طبيعية صديقة للبيئة.

4. المنتجات المكتبية والهدايا

- دفاتر وأقلام صديقة للبيئة: مثل الدفاتر المصنوعة من الورق المعاد تدويره والأقلام المصنوعة من الخشب أو الخيزران.
- أكياس التسوق القابلة لإعادة الاستخدام: مثل الأكياس المصنوعة من القطن أو الجوت، المتوفرة في معظم المتاجر الكبرى.

تتوفر المنتجات في السوق القطري، بخيارات محدودة بعض الشيء، وبأسعار مرتفعة مقارنة بالمنتجات المستوردة شخصياً.

المنتجات الأكثر إضرارا للبيئة:

1. الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد

- **مدى الاستخدام**: مرتفعة جدًا، تستخدم يوميًا في أغلب المحلات التجارية.
- **الضرر البيئي**:
  - غير قابلة للتحلل بسهولة.
  - تسد أنظمة الصرف الصحي.
  - تسبب موت الكائنات البحرية عند ابتلاعها.
  - تساهم في التلوث البصري

2. **العبوات البلاستيكية للمياه والمشروبات**
   - **مدى الاستخدام**: ملايين العبوات تُستهلك شهريًا بسبب المناخ الحار.
   - **الضرر البيئي**:
     - تتحلل خلال مئات السنين.
     - تستهلك كميات كبيرة من الطاقة والموارد في تصنيعها.
     - غالبًا ما لا تُعاد تدويرها، بل تنتهي في المكبات أو المحيطات.

3. **أدوات الطعام البلاستيكية (ملاعق، شوك، أطباق، أكواب)**
   - **مدى الاستخدام:** شائع في المناسبات الاجتماعية، المطاعم، والطلب الخارجي.
   - **الضرر البيئي:**
     - استخدام لمرة واحدة ثم تُرمى.
     - تسبب تراكم للنفايات كبير ويصعب معالجته.
     - تدخل في سلسلة الغذاء عند تحللها إلى ميكرو بلاستيك.

4. **التغليف للمنتجات المستوردة**
   - **مدى الاستخدام:** مرتفع في المراكز التجارية ومحلات المواد الغذائية.
   - **الضرر البيئي:**
     - استهلاك غير ضروري غالبا للموارد الطبيعية: في تصنيع الكرتون والبلاستيك وغيره.
     - زيادة حجم النفايات: بسبب استخدام مواد غير ضرورية.
     - زيادة الكربون المنبعث أثناء الشحن: لأن الوزن والحجم الزائد يتطلبان وقودًا أكثر.
     - استخدام موارد طاقة مرتفعة في التبريد والنقل.
     - صعوبة التدوير: كثير من التغليف يحتوي على خلط مواد يصعب فصلها (مثل بلاستيك + فوم).

5. **المنظفات الكيميائية المنزلية**
   - **مدى الاستخدام:** واسع في المنازل والمرافق العامة.
   - **الضرر البيئي:**
     - تحتوي على مكونات ضارة تلوث المياه الجوفية والبحار.
     - تُخلّ بتوازن الأنظمة البيئية عند تصريفها.
     - تسبب مشاكل صحية للبشر عند الاستنشاق أو اللمس المستمر.

6. **الاستهلاك الزائد للكهرباء والمكيفات**
   - **مدى الاستخدام:** مرتفع للغاية خاصة في أشهر الصيف.
   - **الضرر البيئي:**
     - زيادة انبعاثات الكربون من محطات توليد الطاقة.
     - استنزاف مصادر المياه المستخدمة في التبريد.
     - يؤثر على الموارد الطبيعية على المدى الطويل.

الوعي البيئي لدى المستهلكين القطريين

تسعى قطر لتحقيق الاستدامة البيئية من خلال المبادرات البيئية، مثل مبادرة زراعة 10 ملايين شجرة بحلول عام 2030. تهدف هذه المبادرة إلى زيادة الرقعة الخضراء وتعزيز التنوع البيولوجي في البلاد، في إطار الالتزام بتحقيق أهداف اتفاق باريس للحد من الانبعاثات الكربونية.

أما بالنسبة لحملات التوعية البيئية والتثقيف البيئي في المدارس والمجتمعات، فلها تأثير على المستهلكين في قطر من خلال تعزيز الوعي بالبيئة وتشكيل خيارات المستهلكين، قام بهذا الدور عدة جهات أهمها:

وزارة البيئة حيث أطلقت عام 2021 **حملة قطر خضراء Qatar Goes Green**، وذلك لتعزيز الوعي العام حول حماية البيئة وتشجيع السلوكيات الصديقة لها، شملت الحملة على نشر مواد إعلامية في وسائل الإعلام التقليدية والدوريات الحكومية؛ وركزت على تقليل الهدر، حفظ المياه والطاقة، وتشجيع إعادة التدوير.

وزارة البيئة والتغيير المناخي أطلقت مجموعة من الفعاليات التوعوية بمناسبة اليوم العالمي للبيئة الذي يصادف الخامس من يونيو من كل عام، تحت شعار: «الحد من التلوث بالمواد البلاستيكية»، وذلك خلال الفترة من 1 إلى 3 يونيو 2025. بهدف تعزيز الوعي البيئي وتسليط الضوء على أخطار التلوث البلاستيكي وتأثيراته السلبية على النظم البيئية البرية والبحرية، من خلال أنشطة تعليمية وتفاعلية.

وتتضمن هذه الفعاليات عددا من الأركان التوعوية، من بينها «ركن البر» الذي يعرض آثار التلوث البلاستيكي على البيئة البرية، و«ركن البحر» الذي يبرز التأثيرات الضارة للبلاستيك على الحياة البحرية، وتخصيص «حديقة المعرفة» لتقديم معلومات علمية دقيقة حول أنواع البلاستيك وتأثيراتها الصحية والبيئية، بالإضافة إلى «ركن التصوير».

بإشراف أكاديمي تشارك طالبات من قسم التربية الفنية بجامعة قطر في عرض لوحات فنية تجسد آثار التلوث البلاستيكي. كما تخلل الفعالية مسرحية توعوية بعنوان «بيئتنا جميلة» تعرض ثلاث مرات يوميا، وتستهدف الأطفال والعائلات بأسلوب مبسط وجاذب لنقل الرسائل البيئية الهامة.

مسابقات ترشيد، تديرها مؤسسة كهرماء، وتتضمن حملة إعلامية مستمرة لتثقيف المواطنين حول ترشيد الفاقد في استهلاك الكهرباء والمياه.

القياسات والدراسات الأكاديمية والسلوكية

- **في تقرير مجلس الأعمال القطري الأمريكي USQBC**، والذي كان بعنوان «تقرير الاستدامة في قطر: الرائدة في المبادرات الخضراء» سلط الضوء على تبنّي الاستهلاك المستدام، وكيف أثر الإعلام والسياسات الحكومية على نمط المستهلك القطري، من خلال:

1. **تشجيع استخدام مواد البناء المستدامة:** يُعتمد بشكل متزايد على المنتجات المعاد تدويرها أو تلك التي تقلل من البصمة الكربونية في مشاريع البنية التحتية الكبرى، مثل ملاعب كأس العالم 2022.
2. **التوسع في الطاقة الشمسية:** تستخدم منتجات وتقنيات بيئية مثل الألواح الكهروضوئية الصديقة للبيئة ضمن مشروع الخرسعة للطاقة الشمسية.
3. **القطاع الخاص:** عدة شركات محلية بدأت بإنتاج وتسويق منتجات صديقة للبيئة مثل الأكياس القابلة للتحلل ومنتجات التنظيف الخضراء.
4. **المباني الخضراء:** تشجع قطر بناء منشآت حاصلة على شهادات مثل LEED التي تتطلب استخدام منتجات تقلل استهلاك الطاقة والمياه.

أبـرز النقـاط التـي تناولهـا السـيد نيشـاد شـافي بالمنتجـات الصديقـة للبيئـة والتـي جـاءت في دراسـة بعنـوان «انطباعـات الـرأي العـام بشـأن تغيّـر المنـاخ فـي قطر»

الوعـي البيئـي للمسـتهلك: الدراسـة تشـير إلـى وجـود وعـي متزايـد لـدى السـكان فـي قطـر بقضايـا التغيـر المناخـي وأهميـة اتخـاذ خيـارات مسـتدامة، منهـا اختيـار المنتجـات الصديقـة للبيئـة. ومـع ذلـك، فـإن السـلوك الشـرائي الفعلـي لا يعكـس هـذا الوعـي، إذ توجـد فجـوة بيـن المعرفـة والعمـل.

من أبرز العوائق أمام شراء المنتجات الصديقة للبيئية:

- نقص توفرها في السوق القطري.
- ارتفاع أسعارها مقارنة بالمنتجات التقليدية.
- قلة الوعي أو المعلومات التفصيلية حول فوائد تلك المنتجات.

تدعـو الدراسـة الحكومـة والقطـاع الخـاص إلـى تحفيـز التحـول نحـو الاسـتهلاك المسـتدام مـن خلال:

- دعم المنتجين المحليين للمنتجات الصديقة للبيئة.
- تشجيع سياسات الشراء الأخضر على مستوى المؤسسات.
- إطلاق حملات توعية شاملة للمستهلكين.

التركيـز علـى الفئـات العمريـة الشـابة (خاصـة الفئـة العمريـة 18–35 عامًـا) يظهـرون اهتمامًـا أعلـى نسـبيًا بشـراء منتجـات صديقـة للبيئـة، إذا تـم توفيرهـا بأسـعار مناسـبة ومـع تعريـف واضـح بهـا.

تأثير السياسات والمحفزات الاقتصادية والتشجيع الحكومي على خيارات المستهلكين

الـدور الرقابـي فـي قطـر يلعـب دورًا محوريًـا فـي تعزيـز الاسـتدامة وضمـان وجـود منتجـات صديقـة للبيئـة فـي السـوق، وذلـك مـن خلال حزمـة مـن التدابيـر الحكوميـة والتشـريعات والمعاييـر البيئيـة التـي تُفـرض علـى الشـركات والمؤسسـات. وفيمـا يلـي نظـرة علـى أبـرز هـذه التدابيـر وتأثيرهـا:

أولًا: الأطر التشريعية والتنظيمية

1. قانـون حمايـة البيئـة القطـري (قانـون رقـم 30 لسـنة 2002): يُلـزم الجهـات الصناعيـة والتجاريـة باتبـاع معايير بيئية محددة، ويمنح وزارة البيئة صلاحية الرقابة والتفتيش.
2. الاسـتراتيجية الوطنيـة للبيئـة والتغيـر المناخـي 2030: أطلقتهـا وزارة البيئـة والتغيـر المناخـي لدعـم الاقتصاد الأخضر، وتقليل الانبعاثات، وتحفيز التحول نحو المنتجات المستدامة.
3. نظـام تقييـم الأثـر البيئـي: تُلـزم المشـاريع الكبيـرة بتقديـم تقاريـر تقييـم أثـر بيئـي قبـل الحصـول علـى الترخيص، مما يحدّ من المنتجات أو الأنشطة الضارة بيئيًا.

ثانيًا: فرض المعايير على المنتجات والشركات

1. شهادة «GSAS» نظام تقييم الاستدامة العالمي: يتم تطبيقها في مشاريع البناء الحكومية والخاصة لضمان استيفاء المباني لمعايير الاستدامة (مثل تقليل استهلاك الطاقة والماء واستخدام مواد صديقة للبيئة).

---

1 نيشـاد شـافي، ناشـط بيئـي ومدافـع عـن التغييـر الاجتماعـي موجّـه بالسياسـات، ويُعـرف علـى نطـاق واسـع بعملـه فـي حركـة الشـباب مـن أجـل المنـاخ، وبجهـوده فـي السياسـات البيئيـة والمناخيـة فـي منطقـة الشـرق الأوسـط. ومنـذ عـام 2015، كان لـه حضـور بـارز فـي مؤتمـرات المنـاخ الدوليـة، خاصـة مؤتمـر الأمـم المتحـدة لتغيّـر المنـاخ (COP)، حيـث شـارك بـأدوار متعـددة. يحمـل درجـة الماجسـتير فـي الهندسـة البيئيـة، ويقيـم فـي الدوحـة، قطـر. وقـد أُدرِج اسـمه فـي قائمـة "أبوليتيـكال" لأكثـر 100 شـخصية تأثيـرًا فـي سياسـات المنـاخ لعامـي 2019 و2022. يشـغل حاليًـا منصـب المؤسّـس الشـريك والمديـر التنفيـذي لحركـة الشـباب العربـي للمنـاخ – قطـر، وهـي أول جمعيـة شـبابية غيـر ربحيـة مسـجلة رسـميًا فـي دولـة قطـر.

2. الملصقات البيئية وكفاءة الطاقة: تُفرض على الأجهزة الكهربائية والسيارات ملصقات تحدد مدى كفاءتها في استهلاك الطاقة، وتشجع المستهلك على اتخاذ قرارات شراء أكثر وعيًا.
3. تقييد استيراد المواد البلاستيكية أحادية الاستخدام: تم إصدار قانون عام 2022 لمنع أو تقنين استخدام البلاستيك غير القابل للتحلل، خاصة في الأكياس ومواد التعبئة. [2]

ثالثًا: أدوات الرقابة والتفتيش

- الزيارات التفتيشية المنتظمة للمصانع والمتاجر من قبل وزارة البيئة، للكشف عن أي مخالفات بيئية.
- رصد جودة الهواء والمياه والتربة في المناطق الصناعية والتجارية.
- البلاغات البيئية الإلكترونية، يمكن للأفراد الإبلاغ عن مخالفات بيئية، مما يعزز الرقابة المجتمعية.

رابعًا: الحوافز والتشجيع

- دعم مشاريع إعادة التدوير، ومنح تراخيص لمصانع تحويل النفايات إلى طاقة.
- تشجيع استخدام السيارات الكهربائية بإعفائها من بعض الرسوم، وتوفير بنية تحتية للشحن.
- إعطاء الأفضلية في المشتريات الحكومية للمنتجات التي تراعي المعايير البيئية.

أثر هذه التدابير

- زيادة عدد المنتجات الحاملة لشهادات بيئية.
- تقليل المواد الضارة في السوق المحلي.
- رفع وعي المستهلك والشركات بأهمية الاستدامة.
- تعزيز ريادة قطر في المجال البيئي إقليميًا وعالميًا.

القوانين والتشريعات الداعمة

محلياً نعمل بناءاً على قوانين حماية البيئة من التلوث وآلية تنفيذها بموجب، مرسوم بقانون رقم (30) لسنة 2002 بإصدار قانون حماية البيئة . [3]

أضافة إلى، اتفاقية الأمم المتحدة الدولية والملزمة بإصدار صك قانون بشأن التلوث البلاستيكي. وهو قرار اعتمدته جمعية الأمم المتحدة للبيئة في مارس لسنة 2022 رقم 5/14، وحيث يتطلب القضاء على التلوث البلاستيكي تغييراً شاملاً لنظام دورة الحياة الكاملة للبلاستيك تم تشكيل فريق عمل لمناقشة الجدول الزمني وتنظيم عمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية بشكل عاجل. والجدير بالذكر في هذا الجانب اهم الالتزامات الفنية على الدولة من هذا القرار:

1. تكوين فريق وطني مكون من جهات الدولة ونقاط الاتصال الوطنية المعنية بالنفايات البلاستيكية، وذلك لمناقشة بنود تهم الدولة من الناحية (الاقتصادية والفنية).
2. من اهداف الفريق، وضع تدابير مستقبلية للحد من التلوث وتعزيز الاقتصاد الدائري.
3. متابعة نقاط الاتصال للمعنين في الاتفاقية ومدى إمكانية تعزيز التعاون والتنسيق بينهم لتجنب الازدواجية وتعزيز التكامل.
4. عمل منتديات ولقاءات تشاورية لأصحاب المصلحة من مصانع وشركات البلاستيك والمعنيين.
5. تكثيف الوعي العام بعمل أنشطة وورش عمل لبيان تأثير التلوث بالمواد البلاستيكية على الصحة والبيئة. [4]

---

[2] جريدة الراية 15 نوفمبر 2022: قرار وزير البلدية رقم 143 لسنة 2022

[3] موقع الميزان: مرسوم بقانون رقم (30) لسنة 2002 بإصدار قانون حماية البيئة

[4] جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة - الدورة الخامسة- مارس 2022

أما عن وجود حوافز لتشجيع استخدام السيارات الكهربائية من قبل الأفراد والشركات في قطر. فالجدير بالذكر أن البنك التجاري يقدم قرض السيارة الخضراء – للسيارات الكهربائية أو الهجينة (هايبرد) . كما تم توفير أجهزة شحن مجانية للمركبات الكهربائية، فقد وقعت وزارة المواصلات والاتصالات القطرية مذكرات تفاهم مع شركتي «ناصر بن خالد وأولاده القابضة» و«كيو أوتو»، لتوفير أجهزة شحن مجّانية للمركبات الكهربائية في أماكن محددة، مما يسهم في تسهيل استخدام السيارات الكهربائية للمواطنين والمقيمين .[6]

آلية تطبيق الحوافز لتشجيع استخدام النقل العام.
في إطار خطة النقل الشاملة 2050، نجحت قطر في تحويل 73% من حافلات النقل العام إلى حافلات كهربائية، مع خطة للوصول إلى 100% بحلول عام 2030. تشمل هذه الحافلات خدمات النقل العام، الحافلات المدرسية الحكومية، والحافلات المغذية لمترو الدوحة يهدف هذا التحول إلى تقليل الانبعاثات الكربونية وتحسين جودة الهواء .[7]

التحديات التي تواجه المستهلكين القطريين في اختيار المنتجات الصديقة للبيئة

أولًا: تحديات متعلقة بالتكلفة والسعر. من ارتفاع أسعار المنتجات الصديقة للبيئة مقارنة بالمنتجات التقليدية، وقلة العروض أو الحوافز المُشجعة لاختيار البدائل الخضراء، أضافة إلى نقص الوعي بفوائد الاستثمار طويل المدى في تلك المنتجات.

ثانيًا: تحديات تتعلق بتوفر الخيارات، حيث يقتصر وجودها على المحال التجارية الكبرى، أضافة إلى قلة التنوع وعدم وجود منتجات محلية معروفة، أو منتجات تقدم حلولاً بيئية ميسورة التكلفة.

ثالثًا: تحديات التمييز والثقة بين المنتجات الصديقة للبيئة والادعاءات الكاذبة المستغلة لتوجه العالم. نقص في المعلومات الموضحة على العبوة بخصوص المواد المُصَنع منها المنتج أو مدى استدامته. غياب الشهادات البيئية الموثوقة أو المعتمدة في بعض المنتجات.

رابعًا: تحديات تتعلق بالوعي والسلوك، كضعف الوعي البيئي الكامل لدى بعض المستهلكين، خاصةً فيما يتعلق بتأثير الخيارات اليومية. إضافة إلى العادات الاستهلاكية الراسخة التي تفضل السعر أو الراحة على البعد البيئي. قلة المبادرات التعليمية والإعلامية الموجهة للمستهلك النهائي حول كيفية اتخاذ قرارات استهلاكية خضراء.

خامسًا: تحديات على مستوى البنية التحتية في الدولة، والمتمثلة في قلة أنظمة إعادة التدوير المنزلية أو التجارية المنتظمة، مما يقلل من تحفيز المستهلك على شراء أو فرز المنتجات القابلة للتدوير. ضُعف الحوافز المقدمة للمستهلك، مثل تخفيضات، نقاط بيئية، أو دعم مالي.

5 حافظ على البيئة مع قرض السيارات الخضراء - البنك التجاري
6 أجهزة شحن مجّانية للمركبات الكهربائية في قطر - الطاقة- 4 نوفمبر 2020
7 محليات الشرق- وزير المواصلات: قطر نجحت في تحويل 73% من حافلات النقل العام إلى حافلات كهربائية 25 سبتمبر 2024

دور الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي

أبرز الحملات والمؤسسات المؤثرة في قطر:

البرنامج الوطني لترشيد وكفاءة الطاقة، تقوده المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء. والذي يتضمن حملات إعلامية لتشجيع استخدام الأجهزة الموفرة للطاقة والماء، ويرفع الوعي بعلامة «ترشيد» البيئية الموجودة على المنتجات الكهربائية. البرنامج له تأثير حيث ساهم في تعزيز الإقبال على الأجهزة الحاصلة على كفاءة الطاقة.

حملة نظّف قطر، أطلقتها وزارة البلدية مع جمعيات تطوعية في الدولة، حيث تستهدف زيادة وعي المستهلك بالنفايات البلاستيكية وتأثيرها في التلوث. أثر ذلك على الربط بين سلوك المستهلك والأثر البيئي، مما عزز التفكير في البدائل البيئية.

حملة (بيئتنا أمانة) قامت بها وزارة البيئة والتغير المناخي. فمن خلال إعلانات وسائل التواصل الاجتماعي، والفعاليات المجتمعية. والتي ركزت على التوعية بالاستدامة، وتقليل النفايات، وتشجيع الفرز وإعادة التدوير. كان لها الأثر على المجتمع من خلال استخدام الرسائل الرمزية مثل مسؤولية الفرد، لكنها تفتقر أحيانًا إلى أدوات عملية لتغيير السلوك الاستهلاكي نفسه.

أيام التوعية البيئية في المدارس والمجمعات التجارية، تنظمها جهات مثل مؤسسة قطر، تشمل عروضًا توعوية للطلاب والأسر عن البدائل المستدامة، لها تأثير جيد في التثقيف العام، لكن تأثيرها على قرار الشراء الفعلي لا يزال محدودًا إن لم تُدعم بسياسات تسعيرية أو تحفيزية قوية.

بشكلٍ عام رغم الجهود، تبقى بعض التحديات التي تُضعف تأثير الحملات على السلوك الشرائي الفعلي ومن أهمها:

- التركيز على الجانب التوعوي دون ربطه بتغير ملموس في خيارات المستهلك.
- قلة التحفيز الاقتصادي (مثل الخصومات على المنتجات البيئية).
- الحملات قصيرة المدى أو غير مستمرة.
- نقص التقييم العلمي لمدى تأثير الحملات على سلوك الشراء.

مقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي

يوضح الجدول التالي مقارنة لكيفية مساهمة السياسات البيئية في دول خليجية مثل الإمارات وعمان في التأثير على خيارات المستهلكين مقارنة بقطر. تم اختيار الدول بناءً على العوامل المشتركة والتقارب.

الدولة	السياسات	التأثير على المستهلك
قطر	قانون 2020 لتنظيم استخدام البلاستيك. برامج وطنية مثل «ترشيد» لتقنين استهلاك الكهرباء والماء. إلزام المباني الحكومية والخاصة بمعايير الأبنية الخضراء (GSAS).	وعي بيئي متزايد، لكن ضعف تنوع المنتجات وارتفاع الأسعار يحدان من تبني السلوك الاستهلاكي المستدام [8]
الإمارات العربية المتحدة	استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء 0302. حظر الأكياس البلاستيكية في أبو ظبي ودبي. فرض رسوم على المنتجات البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد.	توفّر واسع للمنتجات المستدامة. حملات قوية غيّرت أنماط الشراء (مثل استهلاك الأغذية العضوية والتغليف البيئي). [9]
سلطنة عُمان	حظر الأكياس البلاستيكية منذ 2021. برامج توعية مرتبطة برؤية عُمان 2040.	وعي جيد في أوساط المتعلمين والمهتمين بالبيئة. قلة توفر المنتجات المستدامة وضعف الثقة تحدان من السلوك الاستهلاكي البيئي.[10]

نستنتج من الجدول إن، تأثير السوق والعرض وتوفر المنتجات الخضراء في الإمارات ساهم بوضوح في تغيير سلوك المستهلكين. أما في قطر وعُمان، لا يزال ضعف التوفر والتكلفة حاجزين كبيرين أمام انتشار المنتجات الصديقة للبيئة، رغم وجود الوعي. كما أن الحملات في الإمارات تُدمج في الحياة اليومية (كالإعفاءات الضريبية، الرفوف الخضراء في المتاجر). أما في قطر تقام حملات توعوية جيدة لكنها أقل ارتباطًا بخيارات الشراء اليومية. وفي عمان يتم التركز على الجانب التوعوي المدرسي
يُصدر البيانات الاقتصادية الرسمية (مؤشرات الأسعار، التضخم، التجارة الخارجية)، لدعم صنع السياسات .

8 وزارة البيئة والتغير المناخي – قطر
9 وزارة التغير المناخي والبيئة – الإمارات
10 هيئة البيئة – سلطنة عُمان

والمجتمعي أكثر من التجاري. بذلك تكون الإمارات العربية المتحدة النموذج الأكثر تقدمًا في الخليج، وذلك لأسباب منها: رؤية الإمارات للتنمية الخضراء 2030، واستراتيجية الحياد الكربوني 2050. إضافة إلى منع استخدام الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام في أبو ظبي ودبي، وفرض رسوم عليها. وجود تعاون قوي بين الحكومة والقطاع الخاص لتوفير المنتجات الخضراء، وحملات توعوية فعالة.

والجدير بالذكر تجربة المملكة العربية السعودية حيث نلحظ التقدم السريع والمنهجي للتوجه لإعادة التدوير، والتشجير، والتقليل من النفايات الصناعية من خلال البرامج المطروحة. ومبادرة السعودية الخضراء ضمن رؤيتها 2030. إضافة إلى دخول منتجات مستدامة في قطاع التجزئة والمتاجر الكبرى. إضافة إلى اهتمام الدولة بإضافة التوعية البيئية كجزء من المناهج التعليمية. تلك السياسات البيئية بدأت تُترجم إلى تغيير سلوك شرائي، خاصة في المدن الكبرى مثل الرياض وجدة. ساعد ذلك السوق الاستهلاكي الضخم والمتنوّع الذي تشهده المملكة.

مقارنة مع دول العالم

من أهم دول العالم والذي يُنصح بدراستها كنماذج رائدة في مجال المحافظة على البيئة:

السويد، حيث توجد ثقافة استهلاك بيئية راسخة، ودعم حكومي قوي للمنتجات المستدامة. إضافة لوجود سياسات واضحة للفرز، والتدوير، وفرض ضريبة للكربون.

ألمانيا، لوجود قوانين صارمة للتغليف وإعادة الاستخدام، وارتفاع وعي المستهلك بدورة حياة المنتج. إضافة لوجود دعم واسع للطاقة المتجددة.

كوريا الجنوبية، حيث تم دمج التكنولوجيا في مراقبة التلوث والنفايات البيئية. وتوفير تطبيقات ذكية لتحفيز الأفراد على الاستهلاك الواعي من خلال تطبيق سياسات تربط المواطن مباشرة بالمردود البيئي.

التوصيات والمقترحات

- تعزيز مفهوم الاقتصاد الدائري وأهميته، كونه نموذج اقتصادي يهدف إلى تحسين استخدام الموارد وتقليل الهدر من خلال إعادة الاستخدام والإصلاح وإعادة التدوير، مما يسهم في إنشاء نظام مستدام.
- تحفيز الاستهلاك الأخضر عبر دعم المنتجات عن طريق الحكومة أو إعفاءات ضريبية.
- توسيع نطاق المنتجات الخضراء المحلية لتقليل السعر وزيادة التوفر.
- خطط تسعير مناسبة للمستهلك تعزز التوجه الصديق للبيئة.
- التوسع في أنظمة الطاقة المتجددة، وتحديد ضريبة للكربون.
- التشريعات المنظمة للسوق (منع البلاستيك، تصنيف المنتجات الخضراء)، والترويج لها، وتعزيزها بعلامات بيئية معتمدة لتبسيط قرار المستهلك.
- الحملات الإعلامية الموجهة بذكاء للمستهلك، لتوعيته بالتشريعات والسياسات البيئية العملية، بالشراكة مع القطاع الخاص..
- اتباعاً لمبادرة كفاءة الطاقة لأجهزة التكييف والتي أطلقتها وزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع جهات أخرى في الدولة. يتوجب تطبيق الحد الأدنى من معايير أداء الطاقة، او كفاءة المنتج، ووضع حد أدنى من المواصفات القياسية المعتمدة بشأن المنتجات الصديقة للبيئة، لأكبر قدر من المنتجات، لضمان عدم استغلال المزود لقلة وعي اغلب المستهلكين بهذا الشأن. إضافة إلى تطبيق معايير كفاءة عالية على المنتجات المُعمرة من خلال تطبيق ضمانات للصيانة الشاملة لها لمدد أكثر من 5 سنوات على الأقل، حيث لوحظ استغلال معظم المزودين للمستهلك القطري في هذا الجانب.
- عمل دراسات تجريبية على بعض المحال الكبرى أو التجمعات المجتمعية: يتم فيها تطبيق تجربة مخططة لدراسة تفضيلات المستهلك من بين البدائل المتوفرة مع تحقق الشروط. أن يكون الفرق الوحيد بين البدائل هو (تأثيره على البيئة).
- جائزة (ملصق/شهادة/ إشادة) بان المنتج حاصل على ثقة وزارة التجارة والصناعة القطرية. مبادرة (منتج ثقة) يحصل المنتج من خلالها على شهادة الثقة، المبنية على التزامات المنتج مثل (منتج ذو: تغليف ذات جودة وصديق للبيئة، طبيعي لا يستخدم مواد حافظة/مكررة، يتم شحنه بطريقة تحافظ على صحته من التلف...)
- لم نتمكّن من العثور على بيانات إحصائية معتمدة (من سجلات مفتوحة أو منشورة عبر الإنترنت). لـ مستوى الوعي البيئي، وقياس مدى معرفة المستهلكين في قطر بالمنتجات الصديقة للبيئة وفوائدها. بذلك تم عمل نموذج مبسط لاستبيان يقيس وعي المستهلك بالمنتجات الصديقة للبيئة.
- استبانة: وعي المستهلك القطري بالمنتجات الصديقة للبيئة / Survey: Consumer Awareness of Eco-Friendly Products in Qatar

مبادرة **«تغليف أخضر.. قطر أنظف»**، تصدر من: وزارة التجارة والصناعة، تستهدف المزودين والمصانع في دولة قطر. تقوم المبادرة الوطنية بإلزام المحال التجارية باستخدام مواد تغليف صديقة للبيئة (قابلة لإعادة التدوير أو التحلل الحيوي) وذلك في جميع مراحل عمليات البيع، التغليف، والتوصيل. تهدف المبادرة إلى تحويل سوق التغليف في الدولة إلى نموذج مستدام بيئيًا، ينسجم مع توجهات الدولة البيئية. وذلك بهدف، الحد من استخدام المواد الضارة بالبيئة، وخاصة البلاستيك غير القابل للتحلل. إضافة إلى تعزيز ثقافة المسؤولية البيئية لدى المجتمع التجاري والمستهلكين، ودعم الاقتصاد الأخضر المحلي عبر تحفيز الطلب على منتجات التغليف الصديقة للبيئة. يتم تحديد فترة توفيق الأوضاع، من 6 أشهر إلى سنه، من تاريخ إطلاق المبادرة. خلال هذه الفترة، يُمنح التجار الوقت لتعديل سلاسل الإمداد الخاصة بهم، والتخلص من المخزون غير المتوافق مع الدليل الارشادي او/والمواصفات والمقاييس المعتمدة عالمياً.

الحوافز للجهات الملتزمة:

لتحفيز الالتزام بالمبادرة، سيتم تقديم عدد من الامتيازات للمحال الملتزمة قبل انتهاء فترة التوفيق، منها:

- شهادة التزام بيئي معتمدة من وزارة التجارة والصناعة وجهات أخرى داعمة في الدولة.
- إبراز اسم المنشأة ضمن قائمة «المنشآت الصديقة للبيئة» المنشورة على الموقع الرسمي للوزارة ومنصات التواصل.
- أولوية في التسجيل بالمعارض التي تُقِمها الوزارة.
- إعفاء جزئي من بعض الرسوم الإدارية المرتبطة بالتراخيص التجارية (وفق شروط يُحددها أصحاب القرار).

مبادرة **«معًا نحو اقتصاد أخضر وتجاري مستدام»** لتشجيع جمع المواد القابلة لإعادة التدوير. أجهزة إعادة التدوير بأحجام ضخمة، توزع في مناطق الدولة بالقرب من المجمعات الكبرى، وتجمع المحال التجارية، والمخازن. بحيث تستحمل ادخال كميات كبيره من البلاستيك/الورق/المطاط وغيرها. يكسب التاجر نقاط بهدف: استبدال النقاط بمبلغ يمكن استخدامه في التراخيص الخاصة بالمزود، أو الحصول على شهادة ثقة خاصة بالمزود تدعم توجهاته. يمكن للمستهلكين وضع المواد المعاد تدويرها في الأجهزة أما بشكل مجاني أو بالحصول على النقاط وإهدائها لأي مزود بذلك يدعم ولاء المستهلك للمزود. هذا المبادرة تكون بالتعاون مع جهات حكومية وخاصة أخرى. (مرفق مقترح لنموذج المبادرة)

خاتمة

تسعى الحكومة والقطاع الخاص إلى تحقيق توازن بين النمو الحضاري وحماية الموارد الطبيعية لضمان استمرار الرفاهية البيئية والسعي لمستقبل أخضر، وذلك من خلال المبادرات التي تسعي من خلالها نحو التنمية المستدامة وتحقيق الشروط البيئية الصحية للأجيال القادمة، تحقيقاً لرؤية قطر الوطنية 2030. فمن خلال دراسة تأثير المنتجات الصديقة للبيئة على خيارات المستهلكين في قطر لوحظ الوعي البيئي المجتمعي وهذا ما عكسته الدراسات والبحوث المنشورة، وتأثر السياسات والتشريعات الحكومية تباعاً. إلا أن سلوك المستهلك الأخضر، لاختيار المنتجات الصديقة للبيئة، يتأثر بمزيج من العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية. من الضروري فهم هذه العوامل، والتي أهمها:

- القيم والمعتقدات، الخاصة بالمستهلك تجاه العدالة البيئية والاجتماعية والتي تُرجح اختيار الخيارات المستدامة.
- الشفافية، من خلال طرح معلومات واضحة حول التأثير البيئي للمنتج قد تؤثر على قرارات الشراء.
- التأثير الاجتماعي، من خلال التأييد الجماعي للمنتجات المستدامة، يشجع الآخرين على اتباع نفس النهج.
- القدرة على تحمل التكاليف وإمكانية الوصول، والاتاحة على نطاق واسع يمكن أن يسد الفجوة بين النية والفعل.

وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بالاستدامة، فإن قياس تفضيلات المستهلكين يأتي مع مجموعة من التحديات:

- فجوة النية والفعل: يزعم العديد من المستهلكين أنهم يفضلون الخيارات المستدامة، ولكنهم لا يلتزمون بها عند إجراء عمليات الشراء. وقد يؤدي هذا التناقض إلى تحريف نتائج الأبحاث.

- تتغير اتجاهات الاستدامة باستمرار، مما يتطلب من الشركات أن تظل مرنة وتقوم بتحديث منهجيات البحث الخاصة بها باستمرار. الأمر الذي يجعلها أمام تحدي استخدام مزيجًا من تقنيات البحث المبتكرة وفهمًا عميقًا لنفسية المستهلك.

وأخيراً يمكن القول إن الدولة وما تقدمة تجاه الدعم البيئي المحلي، يحتاج لتكاتف الجهات الحكومية والخاصة معاً، لنكون في مصاف الدول المتقدمة عالمياً في المجال البيئي. من خلال تبني المبادرات الداعمة لتوجه الدولة نحو بيئة مستدامة.

نموذج مقترح لمبادرة **« معًا نحو اقتصاد أخضر وتجاري مستدام »**
لتشجيع جمع المواد القابلة لإعادة التدوير

جهة الإصدار: وزارة التجارة والصناعة – دولة قطر
القطاع المعني: إدارة التنمية التجارية
تاريخ الإصدار: [يُحدد لاحقًا]
نبذة عن المبادرة:

في إطار حرص دولة قطر على تعزيز الاستدامة البيئية ودعم الاقتصاد الدائري، تطلق وزارة التجارة والصناعة مبادرة **« معًا نحو اقتصاد أخضر وتجاري مستدام »** لتوزيع أجهزة متطورة لجمع وفرز المواد القابلة لإعادة التدوير (مثل البلاستيك، المعادن، والورق) على **المحال والمجمعات التجارية**، وذلك وفق آلية تحفيزية تربط بين مساهمتهم في حماية البيئة وتخفيض بعض الرسوم الإدارية.

أهداف المبادرة:

1. دعم الجهود الوطنية في تقليل النفايات وتشجيع ثقافة إعادة التدوير.
2. دمج القطاع التجاري في مشاريع المسؤولية البيئية.
3. توفير بنية تحتية ذكية لجمع وفرز المواد القابلة للتدوير.
4. تحفيز المحال التجارية عبر تقديم خصم على رسوم استخراج أو تجديد السجلات التجارية.

آلية التنفيذ:

1. تقوم الوزارة بتوزيع أجهزة تجميع وفرز المواد القابلة للتدوير بسعات كبيرة على المحال والمجمعات التجارية الراغبة بالمشاركة.
2. يتم ربط كل جهاز بهوية تجارية إلكترونية لضمان التتبع والشفافية.
3. تُمنح المحال المشاركة تخفيضًا بنسبة 25% من رسوم إصدار أو تجديد السجل التجاري سنويًا، شريطة الالتزام بتشغيل الجهاز واستخدامه الفعلي.
4. تقوم شركات تدوير مرخصة بجمع المواد أسبوعيًا وتزويد الوزارة بتقارير دورية.

شروط الانضمام للمبادرة:

- أن يكون النشاط التجاري مسجلًا ومرخصًا لدى الوزارة.
- أن يُخصص موقع مناسب وآمن داخل المنشأة للجهاز.
- الالتزام بعدم تعطيل أو إهمال الجهاز.
- توقيع اتفاقية شراكة بيئية مع الوزارة.

دعوة للمشاركة:

تدعو الوزارة كافة المحال التجارية والمجمعات الراغبة في الانضمام إلى المبادرة لتقديم طلب عبر الموقع الإلكتروني للوزارة: www.moci.gov.qa

تفاصيل تشغيلية لمقترح مبادرة «معًا نحو اقتصاد أخضر وتجاري مستدام»

دعماً للمقترح وما تقدمت به دراسة تأثير المنتجات الصديقة للبيئة على خيارات المستهلك القطري، ولضرورة اتخاذ خطوة نحو المساهمة المجتمعية في الحفاظ على البيئة. تم دراسة الأجهزة المخصصة لتجميع وفرز المواد المعاد تدويرها، حيث تتوافر بأحجام كبيرة تناسب المحال والمجمعات التجارية، وتُستخدم في كثير من دول العالم، بما فيها بعض المشاريع الناشئة في دول الخليج. كما يلي:

أنواع أجهزة تجميع المواد القابلة لإعادة التدوير (بأحجام كبيرة):

أجهزة RVM (Reverse Vending Machines) الصناعية

- **الاستخدام:** تجميع عبوات البلاستيك أو العلب المعدنية.
- **السعة:** من 500 حتى 5000 عبوة.
- **المميزات:**
  - تعمل أوتوماتيكيًا.
  - تصدر إيصالًا أو نقاطًا للزبائن (يمكن تحويلها إلى خصومات).
  - بعضها مزود بكاميرات وفرز ذكي.
- **أمثلة تجارية:**
  - **Tomra** النرويج
  - **Envipco** الولايات المتحدة

حاويات ضغط ذكية (Smart Compactor Bins)

- **الاستخدام**: تجميع الورق، الكرتون، البلاستيك.
- **السعة**: تتجاوز 1000 لتر، وتضغط النفايات لتقليل حجمها.
- **المميزات:**
  - موفرة للمساحة.
  - ترسل تنبيهًا عند الامتلاء.
  - قابلة للتخصيص حسب نوع النفايات.
- **أمثلة تجارية:**
  - **Bigbelly Solar** أمريكا
  - **Evreka Smart Bins** تركيا

محطات فرز نصف أوتوماتيكية (Mini Recycling Stations)

- **الاستخدام**: مجمعات تجارية كبيرة.
- **المحتوى**: عدة حاويات مخصصة لكل نوع من النفايات.
- **المميزات:**
  - تصميم حضاري قابل للدمج مع بيئة المكان.
  - وعوي وتعليمي بشاشات أو رموز QR.
  - يدعم إدارة ذكية للنفايات.
- **أمثلة تجارية:**
  - **مطار حمد الدولي** بدأ مشروعًا مشابهًا.

تم البحث عن إمكانية تطبيقها في قطر حيث ان تلك الأجهزة متاحة للشراء أو الاستيراد عبر:

- موردين معتمدين في المنطقة.
- مشاريع دعم بيئي بالتعاون مع وزارة البلدية أو البيئة.
- مبادرات خاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP).

موردون محليون في قطر

ITP Recycling (Effy Solutions)

- **المنتجات**: أجهزة RVM (Reverse Vending Machines) تحت علامتي "ReCan" و"Hygenie".
- **الخدمات**: تصنيع محلي، تركيب، تشغيل، وصيانة متكاملة.
- **الاستخدام**: تجميع عبوات البلاستيك والمعدن مع إمكانية تقديم مكافآت للمستخدمين.
- **الموقع**: الدوحة، قطر.
- **المصدر**: effy.qaeffy.qa

Mil-tek Middle East

- **المنتجات**: آلات ضغط نفايات (Balers) ومكابس نفايات (Compactors) مثل XP200 و306HD.
- **الاستخدام**: ضغط وتخزين كميات كبيرة من الورق، الكرتون، والبلاستيك.
- **العملاء**: فنادق كبرى مثل هيلتون وراديسون بلو في الدوحة.
- **المصدر**: miltek.memiltek.me

Qatar MCC (Modern Cleaning & Trading Company)

- **المنتجات**: حاويات فرز نفايات متعددة الأقسام (Duo, Trio, Quattro).
- **الاستخدام**: تسهيل عملية الفرز في المواقع التجارية والحكومية.
- **المصدر**: qatarmcc.comqatarmcc.com

Dream Deal Qatar

- **المنتجات**: حاويات نفايات بأحجام مختلفة، بما في ذلك حاويات إعادة التدوير.
- **الاستخدام**: مناسبة للمحال التجارية والمجمعات.
- **المصدر**: dreamdealqatar.com

ملاحظات مهمة

- **التكامل مع المبادرات الحكومية الأخرى.**
- **لتحفيز**، بعض الأجهزة تقدم مكافآت للمستخدمين، مما يشجع على المشاركة الفعالة في إعادة التدوير.
- **الصيانة والدعم**، يُفضل اختيار موردين يقدمون خدمات صيانة ودعم فني محلي لضمان استمرارية التشغيل.

المصادر

الموقع الرسمي لوزارة التجارة والصناعة: **moci.gov.qa**

الموقع الرسمي لوزارة البيئة والتغير المناخي

موقع مجلس الأعمال القطري الأمريكي USQBC

الموقع الرسمي لحركة الشباب العربي للمناخ – قطر **(انطباعات الرأي العام بشأن تغيّر المناخ في قطر)**

جريدة الراية 15 نوفمبر 2022: قرار وزير البلدية رقم 143 لسنة 2022

موقع الميزان: مرسوم بقانون رقم (30) لسنة 2002 بإصدار قانون حماية البيئة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة - الدورة الخامسة- مارس 2022

حافظ على البيئة مع قرض السيارات الخضراء - البنك التجاري

أجهزة شحن مجّانية للمركبات الكهربائية في قطر - الطاقة- 4 نوفمبر 2020

محليات الشرق- وزير المواصلات: قطر نجحت في تحويل 73% من حافلات النقل العام إلى حافلات كهربائية 25 سبتمبر 2024

وزارة البيئة والتغير المناخي – قطر

وزارة التغير المناخي والبيئة – الإمارات

هيئة البيئة – سلطنة عُمان

وزارة التجـــــــارة والصناعـــــــة
Ministry of Commerce and Industry
State of Qatar • دولـــة قطـــر

دراسة تأثير المنتجات الصديقة للبيئة على خيارات المستهلكين في قطر

www.moci.gov.qa